جامعة الكويت نظمت فعالية يوم «قريش»

الأنصاري : عززنا فرص التعاون العلمي والبحثي مع العديد من الجامعات العالمية والجهات الحكومية والقطاع الخاص

الأنصاري ملقيا كلمته

الفعالية أقيمت بمناسبة قرب حلول رمضان

في أجواء أسرية تسودها روح المودة والألفة نظمت إدارة العلاقات العامة والإعلام في جامعة الكويت فعالية يوم قريش التراثية بمناسبة قرب حلول شهر رمضان المبارك، وذلك تحت رعاية وحضور مدير الجامعة الأستاذ الدكتور حسين أحمد الأنصاري وحضور أمين عام الجامعة الدكتور مثنى الرفاعي وعدد من قيادي الجامعة ومنتسبيها وذلك في قاعة كبار الضيوف بمسرح صباح السالم الحرم الجامعي بالخالدية.

وبهذه المناسبة أعرب أ.د. حسين الأنصاري عن سعادته بالتقائه بالأسرة الجامعية لتبادل التهاني والتبريكات بمناسبة قرب حلول الشهر الفضيل تعزيزاً لروح الأسرة الواحدة وإحياء للموروث الشعبي.

وألقى أ.د. الأنصاري كلمة جاء فيها « يسعدني باسم أسرة جامعة الكويت أن أرفع أسمى آيات التهاني والتبريكات لمقام صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد ولسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد وللشعب الكويتي الوفي بمناسبة قرب حلول شهر رمضان المبارك سائلاً المولى عز وجل أن يعيد هذه المناسبة المباركة على سموهما بوافر الخير واليمن والبركات وأن يسبغ عليهما موفور الصحة والعافية، وأن يعيده على وطننا الغالي والأمتين العربية والإسلامية بالأمن والأمان والخير والبركات».

وأشاد أ.د. الأنصاري بالجهود المتميزة التي بذلت خلال العام الجامعي 2019/2018 والذي كان حافلاً بالعديد من الإنجازات المشرقة التي حققتها جامعة الكويت ومنها نشر الكتب والبحوث العلمية في مجلات علمية عالمية، وإعداد واعتماد الخطة الاستراتيجية للجامعة 2018-2022، وأيضا حصول العديد من أعضاء هيئة التدريس على جوائز عالمية وجوائز مؤسسة الكويت للتقدم العلمي علاوة على جوائز الدولة التشجيعية وغيرها من جوائز البحث والتدريس المتميز.

ولفت إلى أنه تم خلال العام الجامعي 2019/2018 طرح العديد من برامج الماجستير الجديدة في مختلف التخصصات العلمية، بالإضافة إلى تطوير الهيكل التنظيمي والإداري، والذي تم اعتماده مؤخراً من ديوان الخدمة المدنية، بالإضافة إلى حفلات التخرج وتكريم المتفوقين المتميزة. وأشار أ.د. الأنصاري إلى أنه تم تدشين برنامج الداش بورد بقطاع التخطيط وافتتاح مركز الابتكار، والذي يعتبر الأول من نوعه في الجهات الحكومية لتكون جامعة الكويت من أوائل الجهات الحكومية في الدولة ذات مركز ابتكاري متخصص يتوافق مع التوجيهات السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه.

وأضاف أن الجامعة عززت فرص التعاون العلمي والبحثي والتدريبي مع العديد من الجامعات العالمية العريقة والجهات الحكومية والقطاع الخاص، وذلك سعياً منها لبناء شراكات استراتيجية مستدامة، علاوة على تنظيم العديد من المؤتمرات الدولية والندوات العلمية والمعارض والمحاضرات في مختلف التخصصات والتي ساهمت بشكل فعال في أنشطة خدمة المجتمع وتنميته.

وتابع أ.د. الأنصاري كلمته قائلا « إنها عادة حميدة أن نجتمع بهذه المناسبة – قريش – في لقاء اجتماعي ودي للمباركة وتلقي التهاني بمناسبة قرب حلول الشهر الفضيل، داعيا المولى عز وجل أن يعين الجميع على صيامه وقيامه وأن يتقبل بالصالحات أعمالكم وأن يجعله شهر خير وبركة على بلادنا وعلى الأمتين العربية والإسلامية وأن يديم على وطننا الغالي أمنه وأمانه في ظل قيادته الحكيمة ».

وهنأ أ.د. الأنصاري زملاءه وزميلاته الذين تم تعيينهم مدراء إداريين ومدراء إدارات متمنيا لهم التوفيق في عملهم، متوجها بالشكر إلى اللجان التي ساهمت في إجراء المقابلات الشخصية، منوها إلى أنه جاري العمل على استكمال تسكين الشواغر بوظائف المدراء والمراقبين ورؤساء الأقسام.

وتقدم بالشكر الجزيل إلى إدارة العلاقات العامة والإعلام على مبادرتها في تنظيم هذه الفعالية، والشكر موصول إلى الجهات الداعمة لهذه المناسبة.

اللجنة وجهت للجهات الممثلة في الاجتماع أسئلة عدة عن سياسة الإحلال

«تنمية الموارد»: توجه حكومي لقبول معظم من اجتازوا اختبارات القطاع النفطي وتوفير فرص وظيفية لهم

جانب من اجتماع لجنة الموارد البشرية

ناقشت لجنة تنمية الموارد البشرية خلال اجتماعها أمس تكليف المجلس اللجنة دراسة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لاستيعاب خريجي الهندسة بتخصصاتهم المختلفة في شركات البترول، ومتابعة تعيين وتمكين الكفاءات والعناصر الوطنية، والخطوات الحكومية لدراسة حاجة سوق العمل ومطابقة المخرجات التعليمية لها. وقال مقرر اللجنة النائب د.محمد الحويلة إن الاجتماع عقد بحضور وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل، وممثلين عن ديوان الخدمة المدنية والهيئة العامة للتعليم التطبيقي وجامعة الكويت ووزارة التعليم العالي ومؤسسة البترول الكويتية.

وبين أن الاجتماع كان إيجابيًا لوضع آلية واضحة لمعالجة الخلل، وتصحيح المسار في هذا الشأن؛ حيث وجهت اللجنة للجهات الممثلة في الاجتماع أسئلة عدة عن سياسة الإحلال والنسبة التي تحققت في هذا الجانب، والخطة الخمسية التي تنوي الحكومة اتباعها في عملية توظيف العناصر الوطنية بالجهات الحكومة والقطاع الخاص.

وأوضح أن الاجتماع تطرق إلى دور القطاع الخاص في توفير فرص عمل للكويتيين وإعادة النظر في الجهات الرقابية التي يفترض أن تتابع تعيين العمالة الوطنية بالقطاع الخاص، وتفعيل الدور الرقابي على الجهات التي لا تتبع الخدمة المدنية وهي الهيئات والمؤسسات المستقلة، حتى تقوم بدورها في تمكين العنصر الوطني بالحصول على الوظيفة التي تناسب مؤهله وتحقق طموحاته.

وشدد على أن مؤسسات التعليم العالي مسؤولة عن دراسة الخطوات الواجب اتخاذها لتحديد التخصصات المطلوبة لسوق العمل سواء في جامعة الكويت أو الهيئة العامة للتعليم التطبيقي.

وبين الحويلة أن اللجنة ناقشت هذه الجهات في عملية التوسع بعمل الدورات التأهيلية لبعض الأعمال، كما في الوظائف التي يمكن أن يشغلها الكويتيون بالجمارك والتفتيش بالمطار والقطاع النفطي وذلك بالتنسيق مع (التطبيقي).

وبين أن اللجنة طالبت بالتوسع بوضع الدورات والبرامج المختصة التي تستقطب العمالة الوطنية لتأهيلهم للعمل بالمؤسسات الحكومية، كما طالبت اللجنة الجهات الحكومية بالالتزام بسياسة الإحلال.

وكشف عن أن ديوان الخدمة المدنية أكد للجنة أنه تم في العام الماضي إحلال 3150 موظفا كويتيًا بدلا من الوافدين، وما يقارب 2500 موظف حتى هذا الوقت من العام الحالي، مشيرًا إلى أن اللجنة طلبت من الخدمة المدنية موافاتها في الاجتماع المقبل بإحصائيات دقيقة عن النسب التي تم تحقيقها في الإحلال بجميع الجهات الحكومية.

ورأى أن الموضوع متشعب ولكنه جدير بالبحث بشكل متكامل للوصول لصيغة توافقية ترفع بتقرير متكامل لمجلس الأمة، مطالبًا جميع الجهات المعنية الإسراع بتقديم إفاداتها وإحصاءاتها التي طلبتها اللجنة.

شبهات

«موديز»

للكويت تعكس أوضاعها المالية القوية بشكل استثنائي ، مدفوعة بالثروة الكبيرة بشكل استثنائي في صندوق الثروة السيادي واحتياطيات النفط».

أضافت أن الكويت لديها أصول في صناديق الثروة السيادية تقدر بنحو 370 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي ، واحتياطيات ضخمة من النفط ، مؤكدة أن هذه النقاط ستستمر في دعم الجدارة الائتمانية والقوة المالية للدولة.

وأوضحت أن النظرة المستقبلية المستقرة تعكس توقعات الوكالة بأن تحافظ الكويت على القوة المالية الكبيرة جدا ، في ظل تقلبات أسعار النفط والضغط الديموغرافي على المدى الطويل.

ووفقا لتصنيف الوكالة يبقى تصنيف السندات الكويتية قصيرة الأجل وطويلة الأجل بالعملة الأجنبية عند المرتبة «ايه.ايه 2» ، وسقف الودائع عند «برايم – 1» وكذلك يبقى سقف مخاطر الدولة بالعملة المحلية على المدى الطويل عند المرتبة «ايه.ايه 2» .

وأشارت إلى ان الوضع المالي للكويت يعد من أقوى المراكز السيادية التي تصنفها ، مبينة أن أصول صناديق الثروة السيادية للكويت تشكل نحو 27 ضعف الدين الحكومي بنهاية السنة المالية «2019/2018».

وذكرت أنه على المدى القصير سيتم تمويل حالات العجز ، من خلال السحب من صندوق الاحتياطي العام ، كما ستواصل الدولة تجميع الثروة في صندوق الأجيال القادمة الذي يشكل غالبية أصول الصندوق. أضافت ان عجز الموازنة العامة – بحساب مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة واستبعاد دخل الاستثمارات الحكومية – سيتقلص إلى نحو 2ر5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية «2019/2018» ، مدفوعا بارتفاع أسعار النفط الذي بلغ متوسطها 71 دولارا للبرميل خلال 2018.

وتوقعت أن يتوسع العجز في الموازنة العامة مرة أخرى مع انخفاض أسعار النفط في المتوسط هذا العام ، ليصل متوسط العجز في الموازنة العامة إلى نحو 9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات القليلة القادمة. وأفادت ان عجز الموازنة العامة «يتم تمويله بشكل كامل من خلال السحب من صندوق الاحتياطي العام» ، مبينة أنها خفضت تقديراتها للصندوق إلى نحو 54 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي ، اعتبارا من مارس 2019 ، مقارنة بنحو 70 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في مارس 2018.

وأكدت أنه «وبدون قانون جديد للدين العام سيستمر تمويل عجز الموازنة العامة من صندوق الاحتياطي العام والذي سوف ينقص بدرجة كبيرة ، متوقعة أن ينخفض إلى نحو 26 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية السنة المالية 2020 / 2021».

وفي هذا الصدد تتوقع الوكالة تسارع وتيرة انخفاض الأصول المالية لصندوق الاحتياطي العام ما من شأنه أن يحث الحكومة الكويتية على اصدار قانون الدين العام والذي يسمح بإصدار ديون سيادية جديدة.

وتتوقع الوكالة ارتفاع إجمالي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى نحو 8ر38 في المئة في السنة المالية «2024/2023» ، مقارنة بنحو 8ر13 في المئة في السنة المالية «2019/2018» .

وأفادت انه رغم التوقعات بارتفاع مستويات الدين العام إلا انه تظل مستويات أعباء الدين أقل من المعدل لمجموعة الدول النظيرة للكويت في التصنيف الائتماني السيادي متوقعة استمرار قدرة الحكومة على استدامة الدين العام على نحو أكبر بكثير من تلك الدول.

وأشارت إلى انه رغم «انخفاض الأصول المالية ضمن صندوق الاحتياطي العام والتوقعات بارتفاع نسبة الدين العام إلا أن السلطات الكويتية تستمر بتحويل 10 في المئة من كل من الإيرادات النفطية والإيرادات على الاستثمارات إلى صندوق الأجيال القادمة».

وبينت أن إجمالي حجم الأصول المالية بالصندوق المذكور يقدر بنحو 442 مليار دولار أمريكي وهو من شأنه أن يؤكد على استمرارية استقرار إجمالي الأصول المالية ضمن صناديق الثروة السيادية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

وقدرت الوكالة سعر برميل النفط التوازني للحساب الجاري بنحو 51 دولارا أمريكيا للبرميل ما يساهم في استمرارية تحقيق فوائض مالية في الحساب الجاري وذلك في ظل توقعات أسعار النفط العالمية التي تقدر بين 50 و 70 دولارا للبرميل.

وأشارت إلى وفرة الاحتياطيات النفطية في الكويت متوقعة أن تستمر الاحتياطيات المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي إلى نحو 90 عاما في ظل المستويات الحالية من الإنتاج الأمر الذي سيعمل على تحقيق ثروة كبيرة للدولة في المستقبل.

وحول مبررات استقرار النظرة المستقبلية للتصنيف أكدت الوكالة ان النظرة المستقبلية المستقرة تعكس التوقعات بشأن استمرار قوة أداء المالية العامة مع القدرة على الإبقاء على مستوى ذلك الأداء إلى حد كبير في ظل السيناريوهات المحتملة. وفي هذا الإطار عزت قوة أداء المالية العامة إلى وفرة الثروة والتي من شأنها أن تعمل على توفير كل من الوقت والقدرة على امتصاص أثر الصدمات المحتملة لأسعار النفط العالمية على المدى القصير والمتوسط وأن تخفف من الضغوطات الديموغرافية المتعلقة بالطلب على التوظيف على المدى الطويل.

ولفتت إلى أنه من المتوقع أن يتم إقرار قانون الدين العام خلال العامين المقبلين «قبل نفاد الأصول المالية في صندوق الاحتياطي العام أو توجيه معظم الموارد المالية العامة لتمويل العجز».

وفي هذا الصدد تتوقع الوكالة استمرار تأثر المالية العامة في الكويت بانخفاض أسعار النفط العالمية مبينة أنه رغم ذلك فإنه من المتوقع تخفيف انعكاسات انخفاض أسعار النفط العالمية على صافي الائتمان عبر الثروة السيادية الكبيرة للدولة والفوائض المالية في الحساب الجاري. وذكرت انه من المتوقع ارتفاع إنتاج النفط بشكل طفيف لنحو 15ر3 مليون برميل يوميا وذلك في «حال رفع القيود على الإنتاج النفطي المفروض من منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك)».

وأوضحت في هذا السياق أنه من المتوقع أن يحقق الحساب الجاري فوائض مالية تصل لنحو 8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وذلك في ظل التوقعات بزيادة الإنتاج النفطي في الفترات القادمة إلى جانب التوقعات بأن تتراوح أسعار النفط العالمية بين 50 و 70 دولارا للبرميل الواحد. وعلى صعيد آخر تتوقع الوكالة أن تواجه الدولة على المدى الطويل ضغوطات ديموغرافية تتمثل في «زيادة كبيرة ومستمرة في الطلب على الوظائف من قبل فئة الشباب ومعدل السكان المتزايد بوتيرة متسارعة ما من شأنه أن يخلق ضغوطات على تكاليف الأجور الحكومية».

وأشارت إلى أن هناك عدة عوامل قد تدفع باتجاه رفع التصنيف الحالي للكويت والتي تتمثل في التدابير المتبعة لخفض انعكاسات انخفاض أسعار النفط العالمية على أوضاع المالية العامة للحكومة بما في ذلك تنويع الإيرادات الحكومية والعمل على تخفيض وتنويع الإنفاق الحكومي.

وذكرت أن هناك عوامل أيضا قد تضغط باتجاه تخفيض التصنيف الحالي وتتمثل في استمرار أجواء عدم اليقين حول إقرار قانون الدين العام وسبل تمويل العجز الحكومي في ظل استمرار تراجع الأصول المالية ضمن صندوق الاحتياطي العام وتراجع القدرة المؤسساتية الكافية للمحافظة على المالية العامة ومرونتها في مواجهة تراجع أسعار النفط العالمية أو الانخفاض في مستويات الإنتاج.

قبول معظم

المجلس لها دراسة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لاستيعاب خريجي الهندسة بتخصصاتهم المختلفة في شركات البترول، ومتابعة تعيين وتمكين الكفاءات والعناصر الوطنية، والخطوات الحكومية لدراسة حاجة سوق العمل ومطابقة المخرجات التعليمية لها.

وأوضح مقرر اللجنة النائب محمد الحويلة أن الاجتماع الذي عقد بحضور وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل، وممثلين عن ديوان الخدمة المدنية والهيئة العامة للتعليم التطبيقي وجامعة الكويت ووزارة التعليم العالي ومؤسسة البترول الكويتية ، كان إيجابيًا لوضع آلية واضحة لمعالجة الخلل، وتصحيح المسار في هذا الشأن؛ حيث وجهت اللجنة للجهات الممثلة في الاجتماع أسئلة عدة عن سياسة الإحلال والنسبة التي تحققت في هذا الجانب، والخطة الخمسية التي تنوي الحكومة اتباعها في عملية توظيف العناصر الوطنية بالجهات الحكومة والقطاع الخاص.

وأوضح أن الاجتماع تطرق إلى دور القطاع الخاص في توفير فرص عمل للكويتيين وإعادة النظر في الجهات الرقابية التي يفترض أن تتابع تعيين العمالة الوطنية بالقطاع الخاص، وتفعيل الدور الرقابي على الجهات التي لا تتبع الخدمة المدنية وهي الهيئات والمؤسسات المستقلة، حتى تقوم بدورها في تمكين العنصر الوطني بالحصول على الوظيفة التي تناسب مؤهله وتحقق طموحاته.

وشدد على أن مؤسسات التعليم العالي مسؤولة عن دراسة الخطوات الواجب اتخاذها لتحديد التخصصات المطلوبة لسوق العمل سواء في جامعة الكويت أو الهيئة العامة للتعليم التطبيقي.

وبين الحويلة أن اللجنة ناقشت هذه الجهات في عملية التوسع بعمل الدورات التأهيلية لبعض الأعمال، كما في الوظائف التي يمكن أن يشغلها الكويتيون بالجمارك والتفتيش بالمطار والقطاع النفطي وذلك بالتنسيق مع «التطبيقي».

وذكر أن اللجنة طالبت بالتوسع بوضع الدورات والبرامج المختصة التي تستقطب العمالة الوطنية لتأهيلهم للعمل بالمؤسسات الحكومية، كما طالبت اللجنة الجهات الحكومية بالالتزام بسياسة الإحلال.

وكشف عن أن ديوان الخدمة المدنية أكد للجنة أنه تم في العام الماضي إحلال 3150 موظفا كويتيًا بدلا من الوافدين، وما يقارب 2500 موظف حتى هذا الوقت من العام الحالي، مشيرًا إلى أن اللجنة طلبت من الخدمة المدنية موافاتها في الاجتماع المقبل بإحصائيات دقيقة عن النسب التي تم تحقيقها في الإحلال بجميع الجهات الحكومية.

ورأى أن الموضوع متشعب ولكنه جدير بالبحث بشكل متكامل للوصول لصيغة توافقية ترفع بتقرير متكامل لمجلس الأمة، مطالبًا جميع الجهات المعنية الإسراع بتقديم إفاداتها وإحصاءاتها التي طلبتها اللجنة. وطمأن الشباب الكويتي بأن اللجنة حريصة كل الحرص على متابعة هذا الملف والتحقق من كل ما من شأنه توفير الوظائف المناسبة للعمالة الوطنية، مؤكدًا أن لدينا كفاءات وطنية قادرة على العمل والإبداع في مختلف الجهات.

وذكر أن اللجنة طلبت من القطاع النفطي تقديم تصور بالمشاريع المستقبلية الكبرى التي تحتاج إلى عناصر وطنية لتشغيلها، حتى يتم بحث أعداد العمالة المطلوبة لها وتخصصاتها من أجل توفيرها بالتنسيق مع الجهات القادرة على توفير هذه الخامات البشرية ولا سيما جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي ووزارة التعليم العالي سواء من خلال الابتعاث الداخلي أو الخارجي. وأكد أنه سيكون هناك اجتماع آخر قريب للجنة لاستكمال مناقشة هذا الموضوع، والنظر في المستجدات بناء على الإفادات التي سترد للجنة من قبل الجهات المعنية، من جهته أكد الدلال أنه لا يوجد تصور حكومي واضح للتعامل مع توظيف مخرجات التعليم رغم المطالبات بخطة عمل لتوظيف الكويتيين في الحكومة والقطاع الخاص.

وقال إن اللجنة سترفع التقرير الخاص بهذا الموضوع وتذكر فيه بأنها طالبت الحكومة بذلك، معتبرا ان هذا يخلق مشكلة لأن البطالة سوف تزداد بسبب عدم وجود رؤية حكومية في هذا الصدد.

الدمخي

في الجلسة.

وشدد الدمخي على أن أي خلاف حول الاقتراح يجب أن يحسم خلال الجلسة ، وليست عن طريق الإعلام واستغلال بعض الاقتراحات من أجل التشويه.

وأكد أن المقترح يوفر الحد الأدنى للحقوق المدنية الإنسانية في بلد الإنسانية ، وعن فئة تعيش بيننا ويجب أن تتمتع بهذه الحقوق، بعيداً عن أي حديث عن قضية منح الجنسية».

أضاف أن «هذا القانون اعتبر أنه في إنصاف وقانون إنساني يرفع من سمعة الكويت ولا يسيء لها، مشددًا على أن التشويه الذي يقوم به الجهاز المركزي لتشويه المقترح والهجوم على اللجنة مرفوض.»

وأشار إلى أن اللجنة تدرس توجيه الدعوة إلى سمو رئيس مجلس الوزراء ، لمناقشة أوضاع الجهاز والتداخل والضغوط التي تتعرض لها وزارات الدولة بصورة غير إنسانية.

وأكد أن القانون يوفر ضمانات وسوف يعرض على مجلس الأمة ويتم التصويت عليه، موضحًا أن الاجتماع استعرض بعض الحالات الإنسانية والشكاوى مع وزير الداخلية والذي وعد بحلها .

الطبطبائي

ما يقومون به لا يحقق توجه الدولة نحو تنويع مصادر الدخل.

وأوضح أن «الموضوع في البداية كان لدى معهد الأبحاث العلمية والذي بادر بإنشاء محطة تعطية بالشقايا كمرحلة أولى ، واعتمدتها أمانة التخطيط وأدرجتها في خطة التنمية في عام 2012 بميزانية 177 مليون دينار ، وصرف للمعهد منها 166 مليون دينار».

أضاف «قبل أن تشتغل المحطة ويتم تحديد نوع التقنيات التي تصلح في جون الكويت ، طلب الرئيس التنفيذي السابق لمؤسسة البترول من مجلس الوزراء السماح للمؤسسة ، بأخذ قرض لبناء محطة أخرى بتكلفة 520 مليون دينار لسد 15% من احتياجات القطاع النفطي من الطاقة عام 2020.

وقال إن ما يود التركيز عليه أن المؤسسة اختارت نوع الطاقة التي تنتجها المحطة من دون دراسات ، وأن مجلس الوزراء وافق على المشروع بتاريخ 19/06/2017 قبل أن يعرض على المجلس الأعلى للبترول.

وذكر الطبطبائي أن المشروع عندما عرض على مجلس إدارة مؤسسة البترول اعترض عليه ، لأنه لا توجد كوادر فنية تشرف على بناء المحطة بالتقنيات المعتمدة وطلبت إسنادها إلى القطاع الخاص ، ووافق على ذلك المجلس الأعلى للبترول برئاسة رئيس مجلس الوزراء.

أضاف أن الموافقة خالفت اختصاصات مؤسسة البترول الواردة في مرسوم إنشائها كما خالفت القانون رقم 39 لسنة 2010 ، وسحبت إنشاء محطات الكهرباء من وزارة الكهرباء وأوجب تأسيس شركات مساهمة تتولى بناء محطات الطاقة يستفيد منها كل الكويتيين.

وأوضح أنه عقب موافقات مجلس الوزراء ، قررت مؤسسة البترول تغيير الهدف من المشروع ، ببيع الطاقة التي تنتجها المحطة لوزارة الكهرباء وتحصل على ربح رغم أنها تحصل على الكهرباء مدعومة.

وأضاف أن المؤسسة قررت أيضا تكليف شركة البترول الوطنية بالمشروع ، ورفع تكلفته 41 مليون دينار، وطلبوا الأرض المخصصة لمعهد الأبحاث لبناء المحطة عليها.

مصر تنفي

المصري في بيان «بشكل قاطع» عدم صحة مثل هذه «الشائعات» التي تستهدف إثارة غضب أبناء الشعب المصري.

أضاف أن هيئة قناة السويس أكدت أنه لا صحة «على الإطلاق» لما تردد عن خصخصتها ، من أجل تمويل «العاصمة الإدارية الجديدة» ، باعتبارها ليس لها علاقة بهذا الشأن. وشددت الهيئة في هذا السياق على أن قناة السويس «ستظل دائما وأبدا ملكا للدولة والشعب المصري» ، مؤكدة أهمية القناة «التي تعد أحد مصادر الدخل القومي والعملة الصعبة للبلاد».

وأشارت إلى أن القناة تلعب دورا مهما في حركة التجارة العالمية » ، حيث تستوعب 10 بالمئة من إجمالي حجم التجارة العالمية و5ر24 من حجم تجارة الحاويات العالمية ، و100 بالمئة من إجمالي تجارة الحاويات بين آسيا وأوروبا». ولفتت الهيئة إلى زيادة أعداد وحمولات السفن العابرة عبر القناة التي انعكست إيجابا على زيادة عائدات القناة. وأوضحت أن عائدات القناة خلال الفترة من يوليو إلى مارس في العام المالي الحالي 2018 / 2019 بلغت حوالي 3ر4 مليار دولار ، مقابل 1ر4 مليار دولار خلال الفترة ذاتها من العام المالي الماضي 2017 / 2018، بنسبة زيادة 7ر3 بالمئة.

ودعت الهيئة وسائل الإعلام المختلفة ومستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي ، إلى «ضرورة توخي الدقة قبل نشر مثل هذه الشائعات ، التي قد تؤدي إلى بلبلة الرأي العام وإثارة غضب المواطنين».

السعودية

أضاف أنه على الفور تم تفعيل الخطة الوطنية لمواجهة الكوارث البحرية بمياه المملكة العربية السعودية ، بالتنسيق مع الجهات المشاركة في الخطة ، حيث باشرت عدد من سفن حرس الحدود والهيئة العامة للموانئ وشركة «أرامكو» السعودية وشركة «بحري» ، الاستجابة لعملية إنقاذ السفينة وطاقمها. وقال المتحدث أنه تم كذلك تفعيل الخطة الوطنية لمكافحة التلوث ، وتكليف طيران الأمن بمسح المنطقة جويا لضمان عدم وجود أي أضرار بيئية أو مظاهر تلوث.

أضاف أن المملكة تلقت طلبا رسميا عبر الوفد السعودي الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك ، من القائم بالأعمال في الوفد الإيراني للمساعدة ، والتي كانت قد انطلقت فور تلقي بلاغ الاستغاثة ، حيث تم اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لسلامة طاقم السفينة وعدم حدوث أي أضرار بيئية وتقديم الدعم والمساعدة اللازمة.

وأكد المتحدث أن هذا الإجراء يأتي بتوجيه من القيادة السعودية ، وانطلاقا من الدور الإنساني للمملكة كعادتها في مثل هذه الحالات.

المعارضة السودانية

«قوى الحرية والتغيير» إن الوثيقة تحدد بشكل واضح مهام المجلس السيادي ومجلس الوزراء، حسما للجدل حول نسب التمثيل في المجلس السيادي. ونفى الحاج، ما راج عن أنباء بشأن انسحاب «نداء السودان» من «الحرية والتغيير»، مؤكدا أن «التحالف متماسك تجاه أهداف الثورة ولا تراجع عن وحدته».

كما نفى الحاج، موافقة «الحرية والتغيير» على وساطة شخصيات قومية بين التحالف والمجلس العسكري، لافتا إلى أن قنوات التواصل مفتوحة حتى الآن مع المجلس، وأنهم يقدرون جهد كل شخصية في سبيل دفع الثورة، ثم أضاف: «لكننا نؤكد في نفس الوقت عدم تفويض أي جهة للتوسط بيننا والمجلس العسكري».

إلى ذلك، توافد آلاف السودانيين إلى ميدان الاعتصام في محيط قيادة الجيش السوداني ، للمشاركة في «مليونية الحرية والتغيير».

الأمم المتحدة

عليه المعارضة.

وكانت مصادر قد ذكرت أمس أن قوات روسية وسورية كثفت الضربات الجوية والقصف في شمال غرب سوريا خلال الليل ، في أعنف هجوم منذ الإعلان عن إقامة منطقة منزوعة السلاح بموجب اتفاق بين روسيا وتركيا.

وقال موسيس ل «رويترز» في جنيف "لدينا معلومات بأن منشآت تعليمية ومنشآت صحية ومناطق سكنية تتعرض للقصف من طائرات هليكوبتر ومقاتلات... القصف بالبراميل هو أسوأ ما شهدناه منذ 15 شهرا على الأقل".